مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

توصيات
ملتقى الرافدين 2021: حلول

توصيات
ملتقى الرافدين 2021: حلول

مركز الرافدين للحوار
RCD

توصيات ملتقى الرافدين 2021 : حلول

الطبعة الاولى - بيروت / النجف الاشرف - 2023
First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر - ولا يحق لاي شخص او مؤسسة اوجهة اعادة اصدار هذه التوصيات، او جزء منها او نقلها، بأي شكل او واسطة من وسائط نقل المعلومات سواء كانت الكترونية او ميكانيكية بما في ذلك النسخ او التسجيل او التخزين والاسترجاع، من دون اذن خطي من قبل اصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

تنويه: ان جميع الآراء في هذه التوصيات تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر في الضرورة عن رأي الناشر

تشرين الاول/اكتوبر 2021

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَـدُّ مركـزُ الرافديـن للحـوار RCD مـن المراكـز النوعيـة في العـراق التـي تجمـعُ على منبرهـا النخـبَ السياسـيةَ والاقتصاديـة والأكاديميـة الناشـطة في تـداول الافـكار البنـاءة، فهـو مركـز فكـري مسـتقل (THINK TANK)، يعمـل على تَشـجِيعِ الحِـوارات في الشـؤون السِياسِـيّةِ والثَقافيـة والاقتصـادية بيـن النخـب كافة؛ لتعـزيـز التجـربـة الديمقـراطية، وتحقيـق السِلْـم المجتمعي، ورفـد مؤسسـات الدولـة والمجتمـع بالخبـرات والـرؤى الاسـتراتيجية؛ ابتغـاء تفعيـل دورهـا والارتقـاء بأداءهـا. و يمثـل المركـز فضـاءً حـراً يتّسِـم بالموضوعيـة والحيـاد ويـوظف مخرجاتـه لمسـاعدة صنـاع القـرار وتوجيـه الـرأي العـام نحـو بنـاء دولـة المؤسسـات.

تأسـس المركـز في الاول مـن شـباط (فبرايـر) 2014 في مدينـة النجـف الأشـرف على شـكل مجموعـة افتراضيـة في الفضـاء الالكترونـي تضـم عـددا مـن السياسـيين والأكاديميـين ورجـال الدولـة التنفيذييـن والقضـاة والدبلوماسـيين ورجـال الديـن، وقـد تطـورت الفكـرة لاحقـاً، ليتـم إكسـابها الصفـة القانونيـة عـن طريـق تسـجيل المركـز في دائـرة المنظمـات غيـر الحكوميـة NGO التابعـة للأمانـة العامـة لمجلـس الـوزراء العراقـي.

يضـم «مركـز الرافديـن للحـوار RCD» اليـوم كمشـاركين في برامجـه وفعالياتـه ونشـاطاته أكثـر مـن خمسـة الاف عضـو عراقـي وعربـي واوربـي واسـيوي مـن التوجهـات السياسـية والاختصاصـات الأكاديميـة كافـة، اتفـق فيـه الجميـع على اعتمـاد الحـوار ركيـزة أساسـية لمواجهـة المشـكلات، وإنتـاج حلـول اسـتراتيجية، تتناغـم ورؤيـة المركـز في بنـاء شـرق اوسـط جديـد ومختلـف ينطلـق مـن عـراقٍ مزدهـرٍ. كمـا يعمـل في اروقـة المركـز وضمـن كـوادره المتقدمـة اكثـر مـن 70 شـخصاً فاعـلاً ومـن مختلـف الاختصاصـات قـد توزعـوا مـا بيـن مجلـس الادارة وهيـأة المستشـارين والباحثين وزمـلاء المركـز والـكادر الاداري فهـم يتنافسـون فيمـا بينهـم مـن اجـل تقديـم النتاجـات العلميـة والثقافيـة والـرؤى السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة الرصينـة التـي تخـدم الوطـن والمواطـن.

وقـد اسـتطاع المركـز خـلال مـدة وجيـزة تحقيـق مجموعـة مـن الإنجـازات عبـر تسـخير الطاقـاتِ المختلفـةِ وتوظيـف مخرجاتهـا لصالـح قضايـا الشـرق الاوسـط، مسـتفيداً بذلـك مـن التقنيـات الحديثـة في التواصـلِ الالكترونـي مـع النخـب في مراكـز القـرار ، مواصـلاً نشـاطاته ومتجـاوزاً في ذلـك حواجـز الجغرافيـا والزمـن والضـرورات الأمنيـة .

لـم يكتـفِ المركـز بالتواصـل الالكترونـي، بـل أقـام مجموعـة مـن النشـاطات على أرض الواقـع شـملت عـدداً مـن النـدوات والمؤتمـرات وورش العمـل والجلسـات الحواريـة التخصصيـة والملتقيـات السـنوية وفي مجـالات متعـددة منهـا على سـبيل المثـال لا الحـصر: تحسـين القطاعـات الخدميـة والتخلـص مـن البيروقراطيـة الإداريـة والروتيـن، تحقيـق الأمـن المائـي والغذائـي تطويـر القطـاع المصـرفي وسـوق الأوراق الماليـة، إنضـاج مشـاريع المصالحـة الوطنيـة والتسـوية بيـن الفرقـاء ،إضافـة إلـى اسـتقراء العديـد مـن الملفـات الشـائكة كالدسـتور والبتـرول والعلاقـات الخارجيـة والمنافـذ الحدوديـة والاسـتثمار والرعايـة الاجتماعيـة وغيرهـا، كمـا عمـد المركـز الـى الاهتمـام بالنتاجـات العلميـة والثقافيـة والسياسـية والاقتصاديـة التـي تصـدر في قارتـي اوربـا واسـيا حاملاً على عاتقـه ترجمتهـا الـى اللغـة العربيـة للاسـتفادة منهـا، فضـلاً عـن طباعـة الكتـب المؤلفـة ذات الصلـة بالواقـع السياسـي والثقـافي والاقتصـادي والامنـي، كمـا شـرع بنشـر سلسـلة الاطاريـح

والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحَسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

1. تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.

2. تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

3. مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.

4. توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

1. إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.

2. إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.

3. عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.

4. عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.

5. إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

6. عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

المحتويات

المقدمة 9
المشاركة الواسعة والنوعية في الملتقى 10
كلمة السيد زيد صباح الطالقاني 11
لقاءات الساسة 13
المحور الاول: الشرق الأوسط: صراعات مستمرة وحلول مؤقتة 17
المحور الثاني: العراق في مائة عام: مسارات مضطربة وأزمات متجددة 19
المحور الثالث: حزم التحفيز الاقتصادي للنهوض بواقع الاستثمار 21
المحور الرابع: العراق والمجتمع الدولي: علاقات التعاون والمصالح المشتركة 23
المحور الخامس: منظومة الأمن والدفاع: المهمات والتحديات وتوزيع المسؤوليات 24
المحور السادس: الورقة البيضاء: متطلبات المرحلة ومسارات الاصلاح 25
المحور السابع: الاتصالات والانترنيت: التطور التقني والتنظيم الاستثماري 27
المحور الثامن: حراك تشرين: مسارات التغيير السياسي 30
المحور التاسع: الفيدرالية واللامركزية: جدليات السياسة والتنمية 32
المحور العاشر: الحشد الشعبي: ضرورات الوجود بين الانتماء السياسي والواجب الديني 34
المحور الحادي عشر: الطاقة: أزمة الإدارة، آفاق التطوير، مسارات الاستدامة 35
المحور الثاني عشر: مكافحة الفساد بين تعدد الأجهزة وتنوع الأساليب وفاعلية التشريعات 37
المحور الثالث عشر: التعليم العالي والبحث العلمي: فرص وتحديات 40
المحور الرابع عشر: السلطة التشريعية بين المسؤولية الوطنية والتوافق السياسي 42
المحور الخامس عشر: سياسات البنك المركزي بين متطلبات الاستقرار وتعزيز الادوار 44
المحور السادس عشر: القطاع الخاص وآليات الدعم في ظل التحديات الاقتصادية 46
المحور السابع عشر: النظام الصحي: آفاق ما بعد الجائحة 48
المحور الثامن عشر: الموارد المائية بين سياسات الدول المتشاطئة ومتطلبات الحلول الوطنية 51
البيان الختامي 54

المقدمة

على مدار ثلاثة أيام 29-31 آب (أغسطس) 2021 وبشراكة عدد من مؤسسات الأبحاث ومراكز التفكير العالمية، ورعاية عدد من المؤسسات المالية والشركات التجارية، تحاور في الملتقى أكثرُ من ألف شخصية سياسية ومجتمعية واكاديمية، من عشرين دولة عربية وأجنبية، في ملتقى الرافدين 2021 بموضوعات متنوعة، اثرتْ اسهاماتُهم النقاش العلميّ حول المشكلات والتحديات التي تواجهُ العراق والمنطقة، واقتراح الحلول والتفكير في المبادرات التي من شأنها أن تُسهم في تعزيز الشراكة والسلام والتنمية المستدامة، بما يخدم أبناء العراق والمنطقة جميعاً.

يتزامن هذا الملتقى مع مرور مائة عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة، التي اضطربت مساراتُها وحصيلةُ ما افرزتهُ من التقدم والتنمية والسير نحو الحداثة في المجتمع.

لقد توافق انعقاد ملتقى الرافدين مع مرور قرن من الزمان على تأسيس الحكم الوطني في العراق، تتكرر في لحظة مفصلية من التاريخ بعد احداث وضعت المجتمع والدولة امام خيارات وتطلعات جديدة، فمنذ حراك تشرين (أكتوبر) 2019 وما تلاها من تغييرات سياسية، وتفشي جائحة كورونا وانهيار أسواق النفط العالمية، واضطرار الحكومة الى اعتماد سياسات إصلاحية جديدة، اختلطت تلك التطلعات بآمال التغيير في اعقاب الانتخابات المبكرة المزمع اجراؤها في تشرين الأول القادم.

ناقش ملتقى الرافدين لهذا العام حلول مشكلات الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق وما يتصل بها في الابعاد المحلية والإقليمية والدولية، إيماناً منه بإن الحوار يسهم في حل المشكلات والوصول الى حلول ناجعة، عبر اثراء النقاش، وتقريب وجهات النظر، وتلاقح الأفكار والرؤى والتصورات بشأن ما نريده من تغيير إيجابي في البلد.

المشاركة الواسعة والنوعية في الملتقى

شارك في الملتقى شخصيات عراقية وعربية ودولية زادت على الالف من 20 دولة، تضم باحثين وأكاديميين من الجامعات العراقية والعربية والأجنبية، ومراكز الأبحاث المحلية والدولية، والخبراء من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وشخصيات من القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي، فضلاً عن خبراء ومختصين ومسؤولين حكوميين.

وقد ضمت أهداف الملتقى:

1. الاحتفاء بالذكرى المئوية الأولى لتأسيس الدولة العراقية، وتقويم مسيرتها وحصيلة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

2. اثراء النقاش الوطني حول القضايا السياسية والاقتصادية والامنية ذات الأولوية في المرحلة الحالية، من خلال جمع قادة الرأي وصناع القرار، فضلا عن الخبراء والأكاديميين والمختصين في موضوعات الملتقى.

3. الحوار في الأوضاع السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية في ظل ما افرزته الازمة الصحية العالمية وتأثيراتها في العالم ودول المنطقة.

4. توفير منصة لتبادل الأفكار وتعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث ومراكز التفكير في العراق والعالم.

كلمة السيد زيد صباح الطالقاني
رئيس مجلس الادارة في مركز الرافدين للحوار RCD.

بسم الله الرحمن الرحيم
نرحب بفخامة السيد رئيس الجمهورية المحترم.
سيادة رئيس مجلس النواب المحترم.
سماحة السيد الحكيم المحترم.
السيدات والسادة اعضاء مجلسي الوزراء والنواب المحترمون.
السيدات والسادة السفراء وممثلو البعثات الدبلوماسية المحترمون.
ضيوف الملتقى الاكارم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.انها بغداد مدينة السلام ومعقل الاسلام وبيرق العرب ومنارة العالم اجمع، يؤمن ملتقانا هذا العام بأن البحث والحوار المحايد والافكار الخلاقة تسهم في حل المشكلات والوصول الى مبادرات فاعله ومتميزة عبر اثراء النقاش وتقريب وجهات النظر وتلاقح الافكار بشأن ما نصبو اليه من تغير إيجابي.

ولا شك ان بلدنا يمر بتحديات كبيرة محلية واقليمية ودولية منها التحولات العميقة التي رافقت حراك تشرين والهزات الكبيرة التي حركت أكبر موجة احتجاجات في تاريخ البلاد المعاصر كان من نتاجها اجراء انتخابات مبكرة، اريد لها ان تكون بوابة لتحقيق امال العراقيين في بناء تجربة ناجحة وغيرها من التحديات اقتصادية تمثلت بتغيير سعر الصرف ومصاعب مواجهة الجائحة ومكافحة الفساد المتوغل في جسد الدولة.

وقد برزت اقليمياً محاورا وتوازنات جديدة اتخذت الحكومة العراقية فيها سياسة الحياد والانفتاح مع مختلف القوى الاقليمية فيما يراقب العالم حاليا سلسة من التحولات التي تنذر باحتمالات صعود قوىً جديدة تجعل من الشرق الاوسط ساحة لممارسة النفوذ والتأثير الدولي.

لقد واجهت مراكز السلطة العراقية منذ عام 2003 طيفاً من التحديات الضاغطة اذ استمر الجدل بشأن المذهب السياسي الذي يجب أن تعتنقه البلاد، فضلاً عن تشابك الرؤى في ملف العلاقات الخارجية، وقد فعل الارهاب ما فعله ببلدنا العزيز وكان الوطن هو من يدفع الثمن.

ان بلادنا تتمتع بموقع جيوسياسي مهم وامكانيات بشرية كبيرة وثروات عظيمة وكفاءات علمية رفيعة تضعه في قلب المسؤولية الوطنية والإقليمية والدولية ... من هنا يؤمن ملتقانا هذا بقدرة العراق على تقديم طروحات عميقة لتحقيق السلام في المنطقة، واقطع بلا شك ان قدرة العراق الدبلوماسية متفوقة وحيوية ويمكنها ان تمارس الوساطة الايجابية لتفكيك الازمات، وما حدث يوم امس في قمة بغداد للتعاون والشراكة خير مثال على ذلك حيث أذ كان هذا المشهد عصياً على التحقق قبل بضعة أعوام، ولكنه صار اليوم حقيقة؛ فبغداد لم تعد تلك المدينة التي تنام على هاجس الرعب لتصحوا على صوت الألم، وها نحن نتحدث عن مستقبل العراق بعد مرور مائة عام على تأسيس دولته الحديثة الأولى، متسلحين بإيمان لا يشوبه الشك بان هذه البلاد ستبقى عامرة مهما جار عليها الزمن.

ان تخفيف الصراع الأيديولوجي تمهيدا لأنهائها في دول المنطقة يعد واحداً من الاهداف الاساسية للملتقى بالتوازي سعياً نحو خلق رؤية وطنية ايجابية عابرة للهويات الفرعية تتفق مع الرؤى الوطنية للشعوب المجاورة ومن هنا ايها الحضور الكريم وعلى بركة الله أعلن من بغداد انطلاق اعمال ملتقى الرافدين 2021 تحت عنوان حلول....

والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقاءات الساسة

وقد ابرزت الجلسات الاثنتي عشرة وورش العمل المتخصصة الست ولقاءاتُ القادة الخاصة السبعة ما تكتسبه موضوعات الملتقى من أهمية في الحوار بين النخب الفاعلة، وقد ابرزت هذه اللقاءات والكلمات جملة من الرؤى وتصورات الحل في العراق والمنطقة منها:

- استمرار الجدل بشأن المذهب السياسي الذي تعتنقه البلاد فضلا عن تشابك الرؤى في ملف العلاقات الخارجية.

- ان تخفيف الصراع في المنطقة تمهيدا لإنهائه يعد واحدا من الأهداف الأساسية للملتقى بالتوازي مع خلق رؤية وطنية إيجابية عابرة للهويات الوطنية تتوافق مع هويات الشعوب المجاورة.

- ان مؤتمر بغداد للحوار والشراكة شكل حدثاً مهماً وبعث رسالة بليغة مفادها (أن العراق الذي كان عنواناً للتنازع والتناحر فيما مضى أضحى نقطة للتلاقي والحوار)؛ لذا ينبغي العمل على تعزيز سيادة العراق في ظل منطقة تتطلع للتنمية والتكامل والسلام الإقليمي.

- هناك حاجة حقيقية الى اعلاء خطاب التسامح في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ العراق والمنطقة، بديلاً عن خطاب التطرف والاقصاء.

- على السياسيين والنخب الفاعلة في العراق الانطلاق في حوار وطني جدي يستهدف البحث في أسباب الازمة السياسية المستحكمة.

- وضع الحلول بموضوعية اذ ان استفحال الفساد وسوء الإدارة وضعف الخدمات العامة وتشكيك الشعب بشرعية النظام أزمات لا يمكن التهاون فيها والمراهنة على صبر مواطنينا اتجاهها.

- ينبغي أن تستند خارطة الحلول الى تحليل الواقع والتحديات التي نواجهها وتقويم المسيرة المتحققة؛ لان اغفال الإخفاق الذي شهدته المراحل السابقة سيجعلنا أمام أصعب الحلول وأكثرها تعقيداً؛ لذلك يجب أن تكون الحلول واقعية مبنية على الصراحة والمكاشفة.

- إن تهميش أي مكون اجتماعي أو سياسي عن مشهد الحل يعني أننا نتعمد تضميد الجراح بلا علاج، لذا يجب أن يكون تأمين مشاركة فاعلة وحقيقية للجميع، بما في ذلك الشباب العراقي.

- ان المنطقة تشهد تحولات وتحديات مهمة، ونحن لسنا جزءاً منها فحسب، وإنما عنصر مهمٌّ وفاعلٌ في هذه المنطقة التي لم تعرف الاستقرار منذ عقود، وعانت من صراعات مستحكمة، وهذا يحيلنا الى حقيقة أن الجميع متضرر فيها، وغير رابح، وفي ظل خطورة استمرار التشتت والاستقطاب واضطراب منظومتها الإقليمية يترسخ الضعف وعدم

الاســتقرار الــذي يصيــب الجميــع بالضــرر.

- ان منطقــة الشــرق الأوســط بحاجــة الــى منظومــة عمــل سياســية وامنيــة واقتصاديــة جديــدة ترتكــز الــى القيــم والمشــتركات التــي تتقاســمها دول المنطقــة، وتحقــق المصالــح المشــتركة بيــن بلداننــا وتقودنــا نحــو تخفيــف التوتــرات وانهــاء الازمــات وتجعلنــا مســتعدين لمواجهــة تحديــات العصــر التــي تتمثــل بالإرهــاب والتطــرف وتقلبــات الأوضــاع الاقتصاديــة، وعجــز اقتصــادات المنطقــة عــن توفيــر فــرص عمــل للأعــداد المتنامية مــن شــبابنا، فضــلا عــن التداعيــات الخطيــرة للتغيــرات المناخيــة وشــحة الميــاه التــي باتــت تهــدد مســتقبل المنطقــة.

فخامة د. برهم صالح
رئيس جمهورية العراق.
إدارة الحوار: السيد غزوان جاسم - اعلامي

سيادة السيد محمد ريكان الحلبوسي
رئيس مجلس النواب العراقي
إدارة الحوار: السيد سامي كليب - اعلامي

سماحة السيد عمار الحكيم
زعيم تحالف قوى الدولة الوطنية
إدارة الحوار: السيد ماجد حميد - اعلامي

دولة د. حيدر العبادي
رئيس مجلس الوزراء الأسبق.
إدارة الحوار: السيد مجاهد ابو الهيل
عضو هيأة الاعلام والاتصالات.

السيد فالح الفياض
رئيس هيأة الحشد الشعبي.
إدارة الحوار: السيد حسام الحاج - اعلامي

السيد هادي العامري
رئيس تحالف الفتح
إدارة الحوار: السيد علي وجيه - اعلامي

د. رشيد العزاوي - الامين العام للحزب الإسلامي
إدارة الحوار: ا.م.د. طالب محمد كريم
نائب رئيس مجلس الادارة في مركز الرافدين للحوار RCD.

محاور الملتقى

لقد أظهرت النقاشات عدداً من المحاور التي اثرتها الحوارات والآراء التي ابداها المشاركون في فعاليات الملتقى نجملها فيما يأتي:

المحور الاول: الشرق الأوسط: صراعات مستمرة وحلول مؤقتة

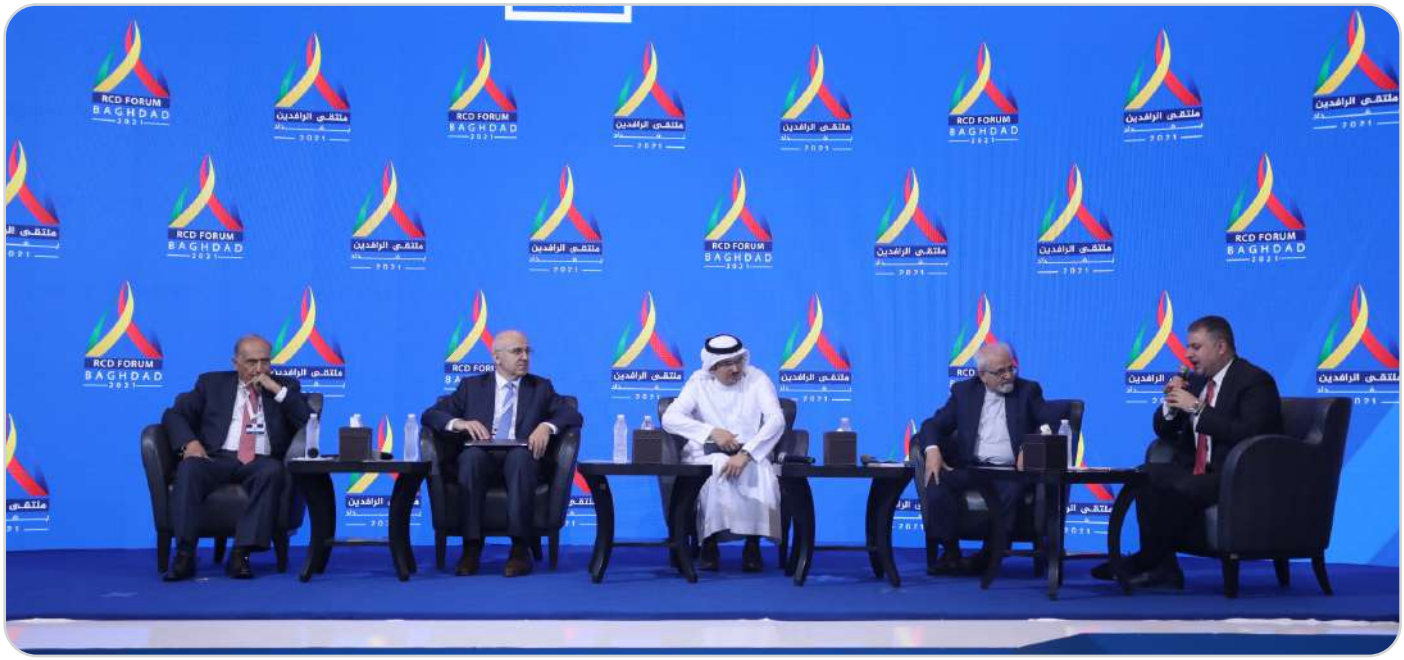

توصيات الجلسة 1

1. التأكيدُ على أهمية عودة بغداد عاصمة للحوار الدولي والإقليمي ومحورا للسلام وإشاعة التوافق بين دول المنطقة.

2. ان العراق اليوم يُمثلُ بيئة خصبة وواعدة للاستثمار والحوار واللقاءات، تعززها شراكاتٌ عابرةٌ للحدود مع الدول الشقيقة والجارة والصديقة.

3. ابعادُ العراق عن محاور الصراع، وجعله يمارس دورا توفيقيا وفاعلا بين الأطراف، واقتراح الحلول التي تُسهم في نزع فتيل الازمات في المنطقة.

4. أهميةُ ممارسة دور أكبر في العلاقات الدولية والانفتاح على المجتمع الدولي عبر علاقات التعاون والشراكة الدولية، على أساس احترام السيادة والمصالح المشتركة، وضمان الرفاه والتقدم وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

5. تفعيـل دور الدبلوماسـية العراقيـة في عمليـة التنسـيق والتعـاون مـع الـدول الصديقـة للترويـج الـى البيئـة الاسـتثمارية العراقيـة.

6. إعطـاء اهتمـام بالدبلوماسـية المائيـة وعقـد اتفاقيـات ثابتـة وملزمة مـع دول المصـب والممر لتوزيـع الميـاه وإدارتهـا بيـن الدول المتشـاطئة.

الجلسة	الضيوف
الشـرق الاوسط: صراعات مستمرة وحلول مؤقتة.	السيد مجاهد ابو الهيل- عضو هيأة الاعلام والاتصالات - رئيس الجلسة
	1- د. سجاد بور- مساعد وزير الخارجية الايراني
	2- د. محمد بن صقر السلمي - رئيس المعهد الدولي للدراسات الايرانية - السعودية
	3- د. احمد اويصال - مدير مركز اورسام - تركيا
	4- د. جواد العناني - رئيس الديوان الملكي الاردني الاسبق

المحور الثاني: العراق في مائة عام: مسارات مضطربة وأزمات متجددة

توصيات الجلسة 2

1. إن مراجعة تاريخ الدولة العراقية وتقويم مسيرتها يشكل وسيلة لإثارة روح المواطنة، واستلهام القيم المشتركة التي من شأنها ان توحد أبناء الوطن.

2. ينبغي تقديم قراءة نقدية لحصيلة ما حققته الدولة العراقية في المجالات المختلفة، بهدف استخلاص العبر والدروس واستلهام التجارب والخبرات، وفهم جوانب النجاح وتحليل أسباب الاخفاق في مسيرتها وتداعياتها.

3. تأليف موسوعة تاريخية توثق الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في هذه المسيرة، وتنشر ورقياً والكترونياً لتوفر مادة علمية تساعد الباحثين والدارسين في انتاج بحوثهم، لاسيما ما يتعلق بالرصد الرقمي لهذه الابعاد.

4. توثيق تاريخ الوزارات العراقية في المراحل التي غاب التوثيق عنها بعد عام 1968، ويمكن ان ترعى الأمانة العامة لمجلس الوزراء هذا العمل.

5. تشجيع الباحثين في التخصصات المختلفة على الكتابة في التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للدولة العراقية.

6. حث الوزارات والمؤسسات المختلفة على ابراز جوانب من مسيرتها التاريخية، وتوثيق مسيرتها، ونشرها في مواقعها الالكترونية.

الجلسة	الضيوف
العراق في مائة عام: مسارات مضطربة وازمات متجددة.	السيد حمزة مصطفى - كاتب وصحفي - رئيس الجلسة.
	1- معالي السيد هوشيار زيباري - وزير الخارجية الاسبق.
	2- الشريف علي بن الحسين - راعي الحركة الملكية الدستورية في العراق.
	3- د. احسان الامين - رئيس مجلس امناء بيت الحكمة
	4- د. عبدالحسين شعبان - كاتب ومؤرخ
	5- د. عباس كاظم - باحث في المجلس الاطلسي

المحور الثالث: حزم التحفيز الاقتصادي للنهوض بواقع الاستثمار

توصيات الجلسة 3

1. المضي قدماً في ملف الإصلاح الاقتصادي مع مراعاة الجوانب الإنسانية فيه، وتحسين أوضاع الناس، وضمان حق الجميع في العيش الكريم، لاسيما الفئات الهشة والفقيرة بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب التنموي.

2. وضع سياسة اقتصادية عامة واضحة المعالم ومحددة الأهداف (حقيقية فعلية قابلة للتنفيذ والتطبيق) من أجل تقويم السياسات الفرعية (النقدية، المالية، التجارية، الزراعية، الصناعية، ... الخ) وتأشير مواطن القوة والضعف في كل سياسة ومتابعة إصلاح جوانب الخلل ودعم جوانب القوة فيها وتقليل جوانب التعارض والتقاطع بين هذه السياسات.

3. إعادة النظر بسياسات مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19، وايلاء خطط التحفيز الاقتصادي الأولوية عند صياغة أهداف السياسات الاقتصادية، لانتشال الاقتصاد من الكساد الوبائي الذي يمر به.

4. الإسراع بإقرار قانون مجلس الاعمار الذي سيعمل على إطلاق عمليات الاعمار والبناء في مناطق العراق كافة.

5. قيام وزارة المالية بإصلاح أوضاع المالية العامة من خلال:

- ضمان الاستدامة المالية طويلة الاجل عبر التزام السياسة المالية بالأهداف المحددة وتضمين الاثار المحتملة للزيادة في الانفاق الاستثماري على النمو والايرادات غير النفطية.

- اصلاح الموازنة العامة والتوجه نحو تحديثها باعتماد الصيغ الأكثر تطورا مثل موازنة البرامج والأداء والموازنات المراعية للنوع الاجتماعي.

- تفعيل تعظيم منافذ الإيرادات العامة، وخاصة الرسوم والإيرادات الضريبية التي تتناسب مع حجم الاستيرادات الكبيرة والتي يشكل الجزء الأكبر منها سلع استهلاكية غير ضرورية وفي الوقت نفسه تشكل استنزاف للاحتياطيات النقدية التي تمثل عامل الدفاع الرئيس عن قيمة العملة العراقية وسعر صرفها أمام العملات الأجنبية، وكذلك تقنين الإنفاق غير الضروري وخاصة الحكومي منه عن طريق التركيز على الإنفاق الاستثماري المنتج الذي تنعكس تأثيراته اللاحقة على معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تحسين إدارة الدين العام وقيام وزارة المالية بتسديد جزء من ديونها من الفوائض المالية المكتسبة من تغيير سعر الصرف وارتفاع أسعار النفط العالمية.

6. ضرورة التبني الفعلي لإنشاء صندوق ثروة سيادي Sovereign Wealth Funds (SWF)، يحفظ للأجيال القادمة حقوقها

الجلسة	الضيوف
حزم التحفيز الاقتصادي للنهوض بواقع الاستثمار	السيد ابراهيم البغدادي – رئيس مجلس الاقتصادي العراقي – رئيس الجلسة
	1- السيد محمد شياع السوداني – عضو مجلس النواب.
	2- د. سها النجار – رئيس هيأة الاستثمار الوطنية.
	3- الشيخ حاتم الخوام – رئيس هيئة الأمناء في المجلس الاقتصادي العراقي.
	4- السيد عقيل الجميلي – عضو المجلس الاقتصادي العراقي
	5- السيد باقر المشاط – عضو مجلس الادارة في المجلس الاقتصادي العراقي.

المحور الرابع: العراق والمجتمع الدولي: علاقات التعاون والمصالح المشتركة

توصيات الجلسة 4

1. التأكيد على ابعاد البلاد عن محاور الصراع الإقليمي والدولي وجعله نقطة التقاء وتوافق لا نقطة صراع وتجاذب.

2. ممارسة الخارجية العراقية دوراً حيوياً في تحسين علاقات البلاد واستخدام مزيج من الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية لتحسين أوضاع البلاد عبر الاستفادة من إيجابيات العلاقات الدولية.

3. تنشيط الدبلوماسية العراقية في حل المشكلات مع دول الجوار وتوكيد حقوقه المائية المشروعة مع ايران وتركيا وسوريا.

4. فتح آفاق التعاون الخارجي مع المحيطين العربي والدولي لتوكيد دور بغداد الدبلوماسي بوصفها منصة عالمية للحوار واللقاء من اجل السلام والاستقرار في المنطقة.

الجلسة	الضيوف
العراق والمجتمع الدولي: علاقات التعاون والمصالح المشتركة.	د. علي الدباغ - سفير سابق - رئيس الجلسة
	1- السيد ايرج مسجدي - سفير جمهورية ايران الأسلامية في العراق
	2- السيد برونو انطونيو - سفير جمهورية ايطاليا في العراق
	3- السيد علي رضا غوناي - سفير جمهورية تركيا في العراق
	4- السيد وليد اسماعيل - سفير جمهورية مصر العربية في العراق

المحور الخامس: منظومة الأمن والدفاع: المهمات والتحديات وتوزيع المسؤوليات

توصيات الجلسة 5

1. ضرورةُ استمرار الإصلاح الأمني بما يُعززُ دور المؤسسات الأمنية التي تشمل الجيش والحشد الشعبي والشرطة وغيرها من المؤسسات الامنية، عبر تكامل المهمات والوظائف.

2. التطوير المستمر لإمكانات المؤسسات الامنية لتتمكن من مواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز الامن الوطني عبر الحدود وفي داخلها.

3. التركيز في المرحلة القادمة على التطوير التكنولوجي والاستخباري، لاسيما ما يتعلق بالرصد على الحدود وفي مناطق النشاط الإرهابي المحتملة.

4. تعزيز الجهود الأمنية لمواجهة المخاطر المحتملة لتنظيم داعش الإرهابي، ورصد تحركاته والاخذ بنظر الاعتبار التعرضات الأمنية على القوات المسلحة.

الجلسة	الضيوف
منظومة الامن والدفاع: المهمات والتحديات وتوزيع المسؤوليات	السيد يوسف محسن - مقدم في قناة الفرات الفضائية - رئيس الجلسة
	1- معالي السيد عثمان الغانمي - وزير الداخلية.
	2- معالي السيد جمعة عناد الجبوري - وزير الدفاع.
	3- معالي السيد قاسم الاعرجي - مستشار الامن القومي.
	4- الفريق اول ركن عبد الوهاب الساعدي - رئيس جهاز مكافحة الارهاب.
	5- السيد دوك اولفيانت - رئيس معهد فورن بولسي - امريكا

المحور السادس: الورقة البيضاء: متطلبات المرحلة ومسارات الاصلاح

توصيات الجلسة 6

1. ضرورة المضي بعملية الإصلاح الاقتصادي مع التوكيد على أهمية صياغة هوية واضحة للاقتصاد الوطني.

2. إعطاء وجه انساني للإصلاح والتأكيد على أولوية حماية الفئات الهشة والمستضعفة التي تتضرر بالإصلاحات لاسيما مع رفع سعر الصرف وتراجع الدخول الحقيقية لشرائح واسعة من المجتمع.

3. تبني خطاب اعلامي واضح بشأن شرح الخطوط العامة للإصلاح في إطار الورقة البيضاء وغيرها من الوثائق، من أجل تعميم الفهم الوطني لغايات وأهداف الإصلاح ومعالمه الرئيسة.

4. اكساب عملية الإصلاح المزيد من الشفافية عبر تعميم النشر والتوثيق للمؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية وبيانات القوى العاملة في الأجهزة الحكومية وغيرها، لتيسير عملية المتابعة والرقابة المجتمعية على مضامين الإصلاح المنشودة.

الجلسة	الضيوف
الورقة البيضاء: متطلبات المرحلة ومسارات الاصلاح	ا.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي - المدير التنفيذي لمركز الرافدين للحوار- رئيس الجلسة
	1- معالي د. خالد بتال النجم - وزير التخطيط.
	2- د. عدنان عبد خضير الزرفي - عضو مجلس النواب العراقي.
	3- د. اللواء عمر عدنان الوائلي - رئيس هيأة المنافذ الحدودية.
	4- السيد احسان شمران الياسري - نائب محافظ البنك المركزي
	5- السيد لؤي السعيد - عضو مجلس الادارة في مجلس الاعمال العراقي.

المحور السابع: الاتصالات والانترنيت: التطور التقني والتنظيم الاستثماري

توصيات الجلسة 7

1. اصبحت المعرفة في عالمنا الرقمي اليوم سلعةً تتداول بسرعة مضطردة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، فقد حلّت المعلومات والبيانات والمعارف محلّ الصور التقليدية للموارد لاسيما الطاقة بوصفها أصولاً أساسية لإنماء الثروات.

2. أصبح الاقتصاد الرقمي من حقائق العصر الحالي، لذا ينبغي على الجهات المعنية رصد التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن توظيفها في التطور القادم، لاسيما ما يتعلق بشبكات الانترنت سرعةً وتغطيةً وتنافسيةً سعرية؛ لذا يدعو الملتقى الى الشروع بكتابة وتنفيذ «اجندة العراق الرقمية» بوصفها استراتيجية شاملة للتحول الرقمي في الاقتصاد الوطني، وصيغة شاملة للتحول نحو «المجتمع الذكي».

3. يقوم تأسيس البنية التحتية الرقمية وبنائها على اساس إعداد الكفاءات المناسبة؛ الامر الذي يتطلب تطوير نظام تعليمي وتدريبي قوي وقادر على انجاز التحول الرقمي؛ لذا ينبغي التوجه سريعاً لإصلاح نظام التربية والتعليم باتجاه تطبيق مفاهيم التعلُّم الإدراكية.

4. إعادة الاعتبار لوظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من خلال:

- انشاء مجلات علمية تنشر أبحاث الطلبة لتشجيعهم على الكتابة.

- اجراء مسابقات وتحديد مكافآت لأفضل الأبحاث لخلق روح التنافس بين الطلاب.
- تخصيص جائزة وطنية لأفضل الأبحاث على مستوى العراق.
- الدفع بإتجاه التنسيق بين الجامعات ومؤسسات الدولة أذ تقدم الوزارات المواضيع التي يتم البحث فيها ويكلف بها الاساتذة والطلبة.
- اعتماد نظام الخطة الخمسية للبحث العلمي تقوم بها جهة معينة فضلا عن ممثلين من الجامعات والوزارات المعنية مثل الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والنفط والاسكان.
- استحداث هيأة وطنية للأبحاث تضم جميع وحدات البحث العلمي في وزارات الدولة بما فيها التعليم العالي والبحث العلمي (عدا مراكز الأبحاث في الجامعات) يرأسها موظف بمرتبة علمية عالية من اصحاب الخبرة وله باع في البحث العلمي وبدرجة وزير على أن لا يخضع هذا المنصب للمحاصصة يرتبط برئيس مجلس الوزراء وتخضع الهيأة أو المجلس المقترح لقانون خاص يراعي توفير الصلاحيات والادارية والقانونية والمالية اللازمة ونظام خدمة ورواتب مجزية.
- وضع خطة استثمارية خمسية لتطوير الجامعات وتخصيص المبالغ اللازمة لها وتخول الجامعات الصلاحيات الادارية والقانونية والمالية للتصرف في ظل تعليمات مالية ورقابية حديثة بالشكل الذي لا يعيق عملها كما يجري الان بسبب قدم التعليمات المالية والرقابية وصلاحيات الصرف.

5. تخصيص موازنة مستقلة للإنفاق على البحث والتطوير تديرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. دعم وتشجيع الابتكارات والاختراعات العلمية من خلال دعم المخترعين والمبتكرين.
7. الالتفات الى تعزيز الامن السيبراني بالتزامن مع تعزيز النفاذ المؤسسي الى الانترنيت.
8. التعاون والشراكة مع القطاع الخاص لقيادة صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، تعطى فيها الأولوية للخدمة المحلية والمنتج المحلي في إطار سوق محلي تنافسي.

الجلسة	الضيوف
الاتصالات والانترنت: التطور التقني والتنظيم الاستثماري	السيد اشرف الدهان - مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية - رئيس الجلسة.
	1- د. نعيم العبودي - رئيس لجنة الاعلام والاتصالات في مجلس النواب العراقي.
	2- معالي السيد حسن الراشد - وزير الاتصالات الاسبق
	3- د. علي المؤيد - الرئيس التنفيذي لهيأة الاعلام والاتصالات.
	4- د. علاء جاسم موسى - المدير التنفيذي شركة ايرثلنك لخدمات الأنترنت
	5-السيد سامان بوجان - مدير عام في شركة اسياسيل

المحور الثامن: حراك تشرين: مسارات التغيير السياسي

توصيات الجلسة 8

1. يقف العراق في بدايات الهبة الديموغرافية التي تعني زيادة نسبة الشباب في المجتمع، لاسيما الافراد الذين هم في سن العمل، وهذا ما ينبغي توظيفه تنموياً، في زيادة فرص العمل والتدريب والتعليم، بما يفتح الافاق امام جيل الشباب للمشاركة الواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2. استيعابُ دور الشباب الذي افرزهُ حراكُ تشرين في مؤسسات الدولة.

3. تمكين الشباب والشابات من المشاركة الفاعلة والحقيقية في مسارات التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

4. الاستماع لهموم الشباب والسعي الجادّ لتلبية مطالبهم والاستجابة لتطلعاتهم.

5. تعزيز دور وزارة الشباب والرياضة وتمكينها مالياً من الاضطلاع بدورها الذي رسمه القانون.

6. ترسيخ مفهوم المواطنة العراقية والهوية المشتركة للأنتماء إلى العراق تاريخاً وقيماً وحضارةً بعيداً عن السلوكيات الطائفية والاثنية والمذهبية؛ وذلك لإعادة سيادة العراق ووحدتهِ أمام التحديات وتأثير الضغوطات الدولية والاقليمية.

7. يمكن تحديد الهوية الدستورية للعراق من خلال تصويب العمل الدستوري على أساس: وحدة التراب العراقي وهذا ما أكدته المحكمة الاتحادية العليا في قضية استفتاء دستور كردستان ليؤكد على ذلك، التوازن بين ثوابت الاسلام وثوابت الديمقراطية والحريات العامة

وهـو دسـتور يحقـق الحـد الادنـى مـن قبـل الطرفيـن ويمكـن للمحكمـة ان تجـد التـوازن.

8. تأليـف (مؤسسـة، أو هيـأة، أو لجنة عليـا) من فقهاء القانـون، والقضـاء، والأكاديميين، ومنظمات المجتمـع المدنـي المتخصصـة، والشـخصيات العامـة المؤثـرة تحـت مسـمى (الهيـأة الوطنيـة العليـا للدفـاع عـن الدسـتور) مسـتقلة عـن السـلطات جميعـاً وتكـون آليـات عملهـا وإجراءاتهـا نابعـة مـن الدسـتور نفسـه للدفـاع عـن الأمانـة (الوثيقـة الدسـتورية) التـي يجـب على الجميـع حمايتهـا مـن الانتهـاكات والخروقـات لاحترامـه ونفـاذه، وتكـون الهيـأة عامـل ضغـط جماهيـري على السـلطات كافـة لاحتـرام الدسـتور.

9. انجـاز الانتخابـات في موعدهـا المقـرر مـع أولويـة تحقيـق الامـن الانتخابـي، وضمـان نزاهتهـا والمشـاركة الواسـعة فيهـا.

الجلسة	الضيوف
حراك تشرين: مسارات التغيير السياسي	السيد مصطفى سعدون - صحفي - رئيس الجلسة
	1- السيد بليغ ابو كلل - عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني.
	2- السيد جاسم الحلفي - عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي
	3- السيد محمد النجار - المستشار السياسي في بعثة الامم المتحدة
	4- السيدة ماريا فانتابي - باحثة في مجموعة الازمات الدولية.
	5- السيد ثامر التميمي - نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي السابق.
	6- ا.د. نجم عبد طارش الغزي - استاذ في جامعة في محافظة ذي قار

المحور التاسع: الفيدرالية واللامركزية: جدليات السياسة والتنمية

توصيات الجلسة 9

1. لعمل الجاد على تنويع مصادر الإيرادات المحلية وتطوير نظام اللامركزية المالية عبر اتباع استراتيجية واضحة ومحددة تؤمن التحول المطلوب بما يرسخ النظام المالي الاتحادي والمحلي.

2. تمكين المحافظات من أداء دور اكثر فاعلية في تقديم الخدمات العامة عبر تمكينها أدارياً وقانونياُ ومالياً من ممارسة هذا الدور.

3. إعادة تعريف الأدوار المحلية والاتحادية أدارياً وقانونياُ ومالياً مع التأكيد على تقاسم فعال للموارد والصلاحيات.

4. توسيع قاعدة الموارد المالية المحلية التي يمكن تحصيلها على أساس المميزات المكانية الخاصة بكل محافظة، مع توسيع نطاق صلاحيات المحافظات.

5. العمل الجاد على تفعيل مقترح انشاء صندوق تنمية المحافظات لدعم المحافظات مالياً وتأمين الموارد المالية الكفيلة بتمكينه من أداء دوره بكفاءة.

6. تطوير الملاكات الإدارية واكسابها الخبرات اللازمة للعمل في المستويات المحلية.

الجلسة	الضيوف
الفيدرالية واللامركزية: جدليات السياسة والتنمية.	د. كاوا حسن - نائب مدير مركز ستيمسون - رئيس الجلسة .
	1- د. نصار الربيعي - وزير وبرلماني سابق
	2- معالي السيد بنكين ريكاني وزير الاعمار والاسكان والبلديات العامة السابق.
	3- السيد اسعد العيداني - محافظ البصرة.

المحور العاشر: الحشد الشعبي: ضرورات الوجود بين الانتماء السياسي والواجب الديني

توصيات الجلسة 10

1. العمل على إعادة تعريف العلاقة بين مؤسسة الحشد الشعبي والقوات الأمنية وادماجها في الأطر العامة للدولة بما يعزز شرعيتها ودورها في حماية العراق وسيادته وأمنه.

2. ابعاد مؤسسة الحشد الشعبي عن التجاذبات السياسية والخوض في المسائل الخلافية وتوكيد دورها المهني والعقائدي.

3. توثيق الدور الذي قام به الحشد الشعبي وإبراز هذا الدور التاريخي في مواجهة داعش الإرهابي.

الجلسة	الضيوف
الحشد الشعبي ضرورات الوجود بين الانتماء السياسي والواجب الديني	السيد مصطفى هاني فحص - اعلامي - رئيس الجلسة
	1- الفريق اول ركن عبد الامير يار الله - رئيس اركان الجيش العراقي
	2- السيد عدنان الفيحان - عضو مجلس النواب العراقي
	3- السيد احمد الاسدي - عضو مجلس النواب العراقي
	4- الفريق جبار ياور - امين عام وزارة البيشمركة في اقليم كردستان العراق
	5-السيد وليام موريس - رئيس مؤسسة القرن القادم - المملكة المتحدة

المحور الحادي عشر: الطاقة: أزمة الإدارة، آفاق التطوير، مسارات الاستدامة

توصيات الجلسة 11

1. العملُ الجادُّ على معالجة ملف الطاقة في البلاد، لاسيما ما يتصل بالطاقة الكهربائية وتحسينها، وزيادة ساعات التجهيز بما يقارب التغطية الكاملة لها.

2. تشجيع التوجهات الحكومية الجديدة نحو الاستدامة المتمثلة بالطاقة المتجددة بما يُمكّنُ من تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، واسناد الاقتصاد الوطني.

3. مراجعة أداء وزارة الكهرباء في المرحلة السابقة، وتقويم دورها وما أنفق من خلالها، ودراسة إنتاجية هذا الانفاق العام.

4. تقويم مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في مجالي الإنتاج والتوزيع وتحديد نقاط القوة والضعف فيها قبل الشروع بمزيد من التعميم لهذه المشروعات في عموم المحافظات.

5. استكمال مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار بما يعزز إمكانات التجهيز في أوقات الازمة التي يزيد فيها الطلب على الطاقة الكهربائية.

6. مراجعة جولات التراخيص والتفاوض من جديد بشأن شروطها، وزيادة شفافية بياناتها،

ونشـر مسـتحقات الشـركات العاملـة واظهـاره واضحـا في بنـود الموازنـة الاتحاديـة، مـن اجـل تقويـم هـذا الانفـاق وانتاجيتـه.

7. التوجـه الجـاد لاسـتثمار الغـاز المصاحـب وانهـاء عمليـة الحـرق غيـر الاقتصـادي والضـار بالبيئـة والاسـتفادة منـه في ظـل تنامـي الحاجـة لـه.

8. التوجـه الحقيقـي والجـاد نحـو تنويـع الاقتصـاد واسـتخدام الغـاز للتخلـص مـن الاعتماديـة المفرطـة على النفـط.

9. توسـيع مجـالات تصنيـع النفـط، في صناعـات التكريـر والبتروكيمياويـات واسـتقطاب الشـركات العالميـة للاسـتثمار في هـذه المجـالات.

الجلسة	الضيوف
الطاقة: ازمة الادارة – آفاق التطوير – مسارات الاستدامة	السيدة سارة علي اكبر – مدير تنفيذي لشركة كويت انيرجي – رئيس الجلسة.
	1- السيد هيبت الحلبوسي – رئيس لجنة الطاقة في مجلس النواب العراقي.
	2- السيد عبد المهدي العميدي – مدير عام العقود السابق في وزارة النفط.
	3- السيد هاشم الشديدي – مستشار وزارة الكهرباء.

المحور الثاني عشر: مكافحة الفساد بين تعدد الأجهزة وتنوع الأساليب وفاعلية التشريعات

توصيات الجلسة 12

1. ان الخطوات الحالية المتخذة لمحاربة الفساد، لاسيما تلك التي تركز على ضرب المحاور الرئيسة في بنية الفساد والمفسدين، واستهداف الرؤوس الكبيرة، هي خطوات على الطريق الصحيح؛ لان استهداف المستويات الأدنى من الفاسدين لا ينهي تحالف المفسدين، بل يعيد انتاج بنية الفساد وتجديدها، من دون أن يخرب منظومة الفساد التي ترتبط بتلك الرؤوس، بينما نجد أن الضرب في اعلى هرم منظومة الفساد يدمر تلك البنية، ويطيح بها من الأعلى الى الأسفل، ويحول دون إعادة انتاجها.

2. تعزيزُ اتجاهات مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتنسيق جهود مكافحته، وتمكين المؤسسات المعنية من ممارسة دورها بحرية ومهنية بعيداً عن التدخل.

3. التعاون مع القضاء العراقي في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

4. تكثيف عمليات ادخال الحوكمة الالكترونية في الاقتصاد الوطني وربط المنافذ الحدودية

والهيـأة العامـة للكمـارك والهيـأة العامـة للضرائـب بشـبكة الكترونيـة موحـدة توفـر قاعـدة بيانـات دقيقـة وشـاملة.

5. الالتفـات الـى أهميـة الاستشـراء المؤسسـي للفسـاد الـذي تنبـه اليـه تقاريـر هيـأة النزاهـة، اذ يمكـن للجنـة الامـر الديوانـي 29 لسـنة 2020، ان تحقـق في الدوائـر الأكثـر فسـادا، لاسـيما وأن تقاريـر هيـأة النزاهـة السـابقة كشـفت عـن مسـتويات فسـاد مرتفعـة في كثيـر منهـا، الامـر الـذي يعنـي اتخـاذ الفسـاد طابعـاً مؤسسـياً تواطئيـاً واسـعاً، ينبغـي تفكيكـه، وتحريـر النـاس من شـروره. لكـن مـن دون أن تقـوم الهيـأة باتخـاذ إجـراءات رادعـة لتلـك الدوائـر، أو تسـتخدم تلـك المؤشـرات في تقويـم عملهـا، وبالمثـل لـم يسـتخدم ديـوان الرقابـة الماليـة تلـك المؤشـرات لرصـد وتقويـم التجـاوزات المحتملـة فيهـا.

6. يسـهم التحـول نحـو الحكومـة الإلكترونيـة في زيـادة الثقـة بيـن الحكومـة والمواطنيـن؛ ويسـاعد السـلطة التنفيذيـة في حصـول النـاس على المعلومـات التـي تمكنهـم مـن معرفـة أنشـطة الحكومـة.

7. إن تطبيـق الحكومـة الإلكترونيـة يسـاعد في زيـادة جـودة الخدمـات المقدمـة للمواطنيـن والمواطنـات، وزيـادة الشـفافية والقـدرة على انجـاز المعامـلات، وتقليـل تكاليفهـا، بمـا يمكـن المواطنيـن مـن إنجازهـا مـن المنـزل أو مـكان العمـل.

8. أصبـح مـن الضـرورة بالإمـكان التوجـه أكثـر نحـو الحكومـة الرقميـة عبر تشـجيع الإصلاح لإنشـاء بيئـات رقميـة ديناميكيـة ومتطـورة تشـمل أنظمـة التعليـم والصحـة والماليـة العامـة والتجـارة الالكترونيـة.

9. أتمتـة عمليـات الحصـول على تراخيـص الاسـتثمار لتقليـل الروتيـن والبيروقراطيـة واحتمـالات الفساد.

10. يتطلـب هـذا التوجـه زيـادة الاسـتثمارات في البنيـة التحتيـة للاتصـالات والمعلومـات، وعلى الرغـم مـن أن العـراق قـد قطـع شـوطاً لا بـأس بـه الإ أن هنـاك مجـالات مهمـة بحاجـة الـى تطويـر، لاسـيما مـا يتعلـق بشـبكات الجيـل الخامـس.

11. زيـادة اسـتخدام الحكومـة الإلكترونيـة في الحـد مـن السـلوك الفـردي لـدى بعـض الدوائـر الحكوميـة في التعامـل مـع المراجعيـن.

12. تعزيـز جهـود الشـمول المالـي وتوزيـع رواتـب موظفـي القطـاع العـام الكترونيـاً في زيـادة نقـاط البيـع لـدى القطـاع الخـاص، لاسـيما في مجـالات الخدمـات.

الجلسة	الضيوف
مكافحة الفساد بين تعدد الاجهزة وتنوع الاساليب وفاعلية التشريعات	السيد سعيد ياسين موسى - عضو المجلس الاعلى لمكافحة الفساد السابق - رئيس الجلسة
	1- السيد بشير حداد - نائب رئيس مجلس النواب
	2- القاضي علاء جواد حميد - رئيس هيأة النزاهة.
	3- السيد رافل ياسين خضير - رئيس ديوان الرقابة المالية.
	4- القاضي اياد محسن ضمد - قاضي النزاهة في بغداد.
	5- السيدة لهيب هيجل - باحثة في مجموعة الازمات الدولية

المحور الثالث عشر: التعليم العالي والبحث العلمي: فرص وتحديات

توصيات الورشة 1

1. زيادة الاهتمام بالتربية والتعليم العالي، لكونهما يمثلان مفتاح التطور المستقبلي، وذلك عبر زيادة الانفاق العام، وزيادة الاستثمار في مؤسساتها بعد سنوات من نقص الاستثمار والإهمال غير المبرر، لتمكينها من استيعاب الزيادات المحتملة في الطلب على خدماتها.

2. مراجعة بعض القوانين والتعليمات وتقويم نتائجها، لاسيما تعليمات الترقيات العلمية رقم 167 لسنة 2017، وقانون اسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والاجنبية رقم 20 لسنة 2020. وللحفاظ على الرصانة العلمية وهيبة التعليم العالي لا بد من الغاء القانون اعلاه والرجوع الى اسس وتعادل الشهادات المتبع من قبل دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كونها الجهة الوحيدة المسؤولة عن معادلة الشهادات الحاصل عليها الطلبة من الخارج.

3. زيادة الاهتمام بالتعليم المهني والفني، ورفده بالخبرات والدعم لجعله يأخذ دوره التنموي الذي يتلائم مع أهميته.

4. التأكيد على معايير الجودة في التعليم الأهلي، مع مراعاة الضوابط الحاكمة لاستحداث كليات المجموعة الطبية وفي مقدمتها وجود مستشفى تعليمي، أو وجود عقد شراكة حقيقي مع مستشفى حكومي لتدريب الطلبة فيه.

5. ضرورة أن تكون مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي جميعها بعيدة عن التدخلات السياسية، وإبعادها عن كل شكل من أشكال المحاصصة الحزبية والطائفية.

6. التأكيد على استقلالية الجامعات العراقية، بجوانبها المتعددة الاستقلال الإداري والمالي

والمؤسسي والأكاديمي، وفي برامجها البحثية، وأن تكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المسؤولة عن فلسفة التعليم العالي في العراق، ووضع الخطط الأساسية لهذا القطاع، ومحاولة الارتقاء به إلى أعلى المستويات العالمية.

7. دعوة الجامعات والمعاهد الأكاديمية العالمية لاسيما البريطانية والأمريكية والفرنسية والألمانية إلى فتح فروع لها في العراق، من أجل بناء علاقات قوية مع الجامعات العراقية وإقامة شراكات حقيقية معها.

8. ينبغي أن يستند إستحداث الجامعات أو الكليات أو الاقسام أو الفروع العلمية إلى أسس علمية خالصة، بما يلبِّي متطلبات سوق العمل والحاجة الفعلية لاستحداثها، بعد توفُّر مستلزماتها ومقوِّماتها العلمية والإدارية والفنية؛ لكي تؤدِّي أغراضها التي تُنشأ من أجلها.

9. زيادة الاهتمام بالحرية الاكاديمية وتشجيع الباحثين على الولوج الشجاع في مجالات البحث التي تسهم في فهم أعمق وشفاف للمشكلات المجتمعية.

المتحدثون:

المتحدثون	الصفة
1. أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	خبير اقتصادي / مدير الورشة
2. د. امير الشيخ	تدريسي في جامعة الكوفة / مقرر الورشة
3. أ.د. ابتسام العامري	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
4. ا.د. حسين الزيادي	كلية الآداب/ جامعة ذي قار
5. د. بروس والكر ثرغاسل	رئيس الجامعة الأميركية في السليمانية
6. ا.د أسامة النعيمات	عميد كليات الحقوق/ جامعة فلاديفيا (الأردن)
7. ا.د. وفاء المهداوي	كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
8. ا.د. فلاح الربيعي	كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
9. أ.م.د. أحمد الامارة	أستاذ الجودة والسلوك التنظيمي/ جامعة الكوفة
10. ا.م.د عباس حنون الاسدي	أستاذ في كلية الآثار / جامعة بغداد
11. د. عبد الرحمن المشهداني	الجامعة العراقية
12. د. عبد الجبار السعيدي	تدريسي في كلية القانون/ الجامعة المستنصرية.
13. ا.د. سمير فخري	جامعة نه وروز

المحور الرابع عشر: السلطة التشريعية بين المسؤولية الوطنية والتوافق السياسي

توصيات الورشة 2

1. تأليف لجنة قانونية من فقهاء القانون بمختلف اتجاهاته واختصاصاته لدراسة المنظومة القانونية بشكل متتابع للتوصل إلى نتائج عن صلاحية بعض القوانين النافذة، وحاجة بعضها للتعديل في مواضع الخلل، وإلغاء بعضها الآخر بعد تشريع البديلة عنها، وعقد مؤتمرات واسعة لمناقشة تلك المقترحات وتقديم نتائجها النهائية إلى مجلس النواب من أجل دراستها وتشريعها (لتعديلات أو إلغاء أو تشريع) وفق الإجراءات الدستورية.

2. الاسراع في سن قانون المحكمة الاتحادية لكونه ضمانة اساسية على اداء البرلمان وجودة التشريعات الصادرة منه من خلال الرقابة على دستورية القوانين لبحث ملاءمتها مع المبادئ العامة للتشريع ومع جوهر ونصوص الوثيقة الدستورية وان لا تشوب هذه التشريعات اي شائبة نتيجة تأثير سياسي.

3. إعادة النظر بالقوانين الخاصة بالهيأت التي أُستحدثت بعد تغيير النظام السياسي لغرض إنصاف المتضررين من النظام السابق والوقت الحالي وتفعيلها ووضع آليات حديثة تُسرع في عملها من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة منها هو تحقيق العدالة والإنصاف للوصول إلى العدالة الشاملة في العراق

4. اعتماد أسس تشريعية مشتركة، تنأى بنفسها عن المساس بالثوابت الاقتصادية والمالية تحت أي ذريعة بما فيها تبني الكتل السياسية داخل البرلمان لأفكار وتوجهات سياسية ذات طبيعة اقتصادية ومالية متفاوتة.

5. اسقاط الثوابت الاقتصادية على كل التشريعات ذات البعد المالي والاقتصادي لغرض تنقيحها، مما يؤدي الى انسجام التشريعات والمحافظة على الثوابت الاقتصادية التي تتضمن في الأساس تحديد معالم الوجه الاقتصادي للعراق الجديد بوصفه أحد اهم طرق الإصلاح والتنمية والسلم الاجتماعي.

المتحدثون	الصفة
1. ا.م.د. علاء عبد الحسن السيلاوي	تدريسي في جامعة الكوفة / مدير الورشة
2. م.د. ابو طالب هاشم احمد	تدريسي في جامعة الكفيل / مقرر الورشة
3. م.د. بشار عجمي	مقرر الورشة
4. القاضية مريم اللافي	قاضية/ تونس
5. القاضي د. قعنوان العبودي	قاضي ونائب سابق وعضو مجلس مفوضين أسبق
6. النائبة د. بهار محمود	نائبة سابقة في مجلس النواب العراقي.
7. د. علي اليعقوبي	تدريسي في كلية المنصور الجامعة
8. د. يوسف محمد صادق	رئيس مجلس نواب اقليم كردستان العراق الأسبق
9. د. عز الدين المحمدي	رئيس قسم الدراسات القانونية/ بيت الحكمة
10. ا.د. نظام جبار الموسوي	عميد كلية القانون/ جامعة القادسية

المحور الخامس عشر: سياسات البنك المركزي بين متطلبات الاستقرار وتعزيز الادوار

توصيات الورشة 3

1. من اجل ان يعمل البنك المركزي العراقي على تحقيق أهدافه، ومن اجل تقليل التأثيرات السلبية الناجمة عن (تغيير سعر الصرف) تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية (الدولار)، وحتى يأخذ هذا الإجراء مداه الصحيح، يتطلب قيام الوزارات الأخرى بالقيام بمهماتها ودورها الطبيعي فيما يتعلق بتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير الدعم المناسب للقطاع الزراعي والصناعي وضبط المنافذ الحدودية، وأيضا من اجل ان يكون تقويم نافذة بيع العملة الأجنبية سليماً من حيث المنافع والتكاليف التي يحققها، لأن تغيير سعر الصرف لابد أن ترافقه حزمة من الإصلاحات الساندة .

2. المحافظة على سعر الصرف الجديد والدفاع عن استقراره وتكون النتائج المباشرة لرفعه في الأجل القصير بالحفاظ على الاحتياطيات وفي الاجل القصير والمتوسط في الحد من الإنفاق على استيراد السلع والخدمات غير الضرورية وفي الاجل الطويل تشجيع المنتج المحلي والتقليل من البطالة، فضلاً عن تشجيع السياحة وغيرها من الخدمات المحلية.

3. المحافظة على مستوى الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي عند المستوى المقبول لأنها تهدف الى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تثبيت التوقعات التضخمية وتعزيز الثقة في العملة المحلية واستقرار سعر صرفها، ولأن هذه الاحتياطيات تشكل الضمان او الرصيد الداعم للوضع النقدي والمالي.

4. إيجاد آلية واضحة فيما يتعلق بفرض نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية البالغة أكثر من 80 % تقريبا من إجمالي ودائع المصارف الإسلامية من اجل ضمان عدم فقدان جزء من أموال المودعين. وأيضا إيجاد خصوصية للصيرفة الإسلامية فيما يتعلق

باستخدام نماذج واستمارات لبيانات وأرقام وبنود وضوابط التفتيش ومقاييسه التي يجب ان تضبط ويفتش عليها بمقاييس شرعية أو بمقاييس الحلال والحرام وخصوصاً (عقود التشغيل للمرابحات والمضاربات والمشاركات) ونسب السيولة خاصة بها وليس للمصارف التجارية. لذلك يتطلب الأمر إيجاد لجان تنسيقية مع المصارف الإسلامية للتوفيق بين معايير المحاسبة الدولية وبين معايير الصيرفة الإسلامية.

5. فيما يتعلق بمتطلبات ودور البنك المركزي العراقي في تطوير قطاع الأعمال ومن خلال سوق الأوراق المالية تحديداً يتطلب الأمر تنويع الأدوات المالية - إصدار السندات - بنوعيها السندات الحكومية وسندات الشركات المصرفية. وتقليل اللجوء الى زيادة رأس المال كمصدر للتمويل في الشركات المصرفية. والتي أسهمت في انخفاض حاد في أسعار الأسهم لما بعد عام 2012 بفعل عدم تمكن التغطية في السوق الأولية (زيادة 42 مصرف لرؤوس الأموال من 50 مليار سهم الى 250 مليار سهم).

6. إصدار تعليمات إصدار شهادات الإيداع بالتعاون مع المصارف الدولية من اجل تداول الأسهم العراقية، وإصدار قواعد تأسيس صناديق الاستثمار العراقي لجذب المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار المتعدد من اجل منافسة صناديق الاستثمار التي تتعامل بالأسهم في سوق العراق للأوراق المالية. والسماح للمصارف بموجب دراسة حقيقية وقرار الهيأة العامة للمصرف بشراء أسهم الخزينة ولعب دور Market Maker.

7. حث المصارف التجارية على التعاون مع البنك المركزي العراقي في تمويل مشاريع التحول الرقمي التي تخدم القطاع الإنتاجي الخاص وفق أنموذج رأس المال المخاطر أو المضاربة الإسلامية لتقليل مخاطر الاستثمار على أصحاب المشاريع الريادية ودعم الأبحاث التطبيقية المتميزة في برنامج التحول الرقمي الذي تديره رابطة المصارف الخاصة العراقية.

المتحدثون	الصفة
1. ا.د. فلاح حسن ثويني	بيت الحكمة / مدير الورشة
2. م.د. احمد خضير	تدريسي في جامعة الكفيل / مقرر الورشة
3. ا.د. عمار حمد خلف العيثاوي	نائب محافظ البنك المركزي العراقي
4. ا.د. صادق راشد الشمري	رئيس مجلس إدارة مصرف الناسك الإسلامي
5. ا.د. محمود محمد داغر	رئيس مجلس إدارة مصرف الجنوب الإسلامي
6. ا.د. عبد الحسين الغالبي	كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
7. الأستاذ طه احمد عبدالسلام	المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية

المحور السادس عشر: القطاع الخاص وآليات الدعم في ظل التحديات الاقتصادية

توصيات الورشة 4

1. السعي الجاد لتعزيز دور القطاع الخاص بما يمهد لجعله شريكاً حقيقياً في التنمية المستدامة، عبر تمكينه من ممارسة دور أكبر في مختلف الجوانب الاقتصادية.

2. تعزيز الشفافية والمكاشفة فيما يتصل بالضرائب والرسوم ومنح الاجازات والتسهيلات.

3. اصلاح مؤسسات القطاع العام والمختلط، وفسح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص في إطار مشروعات الشراكة وتشجيع القطاع الخاص لضخ المزيد من الاستثمارات فيها.

4. حصر الأراضي وتشخيص عائديتها في جميع المحافظات، ومتابعة عقود الاستثمار المبرمة على وفق توقيتات زمنية وسحبها من الشركات غير الجادة في الاستثمار.

5. حماية المنتجات الزراعية وضبط استيراد السلع المماثلة عند تحقيق الاكتفاء الذاتي واعتماد نظام حصص الاستيراد وغيرها من الإجراءات.

6. حماية المستهلك العراقي من خلال تفعيل قانوني حماية المستهلك ومكافحة الاحتكار لمنع الاستغلال وضمان عدم رفع الأسعار.

7. تفعيل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعمال واحداث زيادة واسعة النطاق بالمشمولين به.

8. إعادة النظر بآلية التعاقد الحكومي وجعلها أكثر إنصافاً للقطاعين العام والخاص في ظل تضرر مصالح القطاع الخاص نتيجة تأخير سداد مستحقاتهم وتحملهم التبعات الأدارية والقانونية والمالية في التزاماتهم اتجاه الغير نتيجة ذلك التأخير.

المتحدثون	الصفة
1. د. المهندس خالد المعيني	استاذ جامعي / مدير الورشة
2. السيد ابراهيم البغدادي	رئيس المجلس الاقتصادي العراقي / مدير الورشة
3. م.د. ابو طالب هاشم احمد	تدريسي في جامعة الكفيل / مقرر الورشة
4. ا.م.د. سعد عبد الحسين	تدريسي في جامعة الكفيل / مقرر الورشة
5. أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي	المدير التنفيذي لمركز الرافدين للحوار RCD
6. د. احمد عبد الله سلمان	كلية الإدارة واقتصاد/ جامعة واسط
7. السيد عامر الجواهري	استشاري في التنمية الصناعية والاستثمار
8. د. حسين الجلبي	خبير اقتصادي
9. السيد صباح عبد الكريم	باحث في الشأن الاقتصادي
10. أ.د. زهير الحسيني	خبير وأكاديمي قانوني
11. أ.م. د.عبد الرحمن المشهداني	أكاديمي، وباحث في الشأن السياسي
12. السيد عامر حبيب الياسين	باحث في الشأن الاقتصادي
13. السيد ميثم البولاني	باحث في الشأن الاقتصادي
14. السيد ليث حسن شمسه	محامٍ

المحور السابع عشر: النظام الصحي: آفاق ما بعد الجائحة

توصيات الورشة 5

1. تعزيز جهود مكافحة فيروس كوفيد 19 وزيادة وتيرة التلقيح باللقاحات المعتمدة، وتوفير الادوية والمستلزمات الكفيلة بمعالجة المصابين، بهدف تسريع عملية التعافي وانهاء الإجراءات الوقائية.

2. التثقيف الطبي اتجاه جميع اللقاحات بعدم وجود أية فروق بين شركة واخرى. والحد من انتشار الشائعات المغلوطة التي تسبب عزوف الناس عن تلقي اللقاحات وبالتالي زيادة عدد الإصابات.

3. انشاء مراكز للازمات الصحية للتعامل مع الكوارث الصحية والاستجابة لها حال وقوعها لمعرفة مسبباتها والعمل على منعها. كذلك اجراء حصر دوري للمخاطر في المنشآت الصحية وخارجها على مستوى المناطق وتحليل أسبابها واعداد التقارير الدورية لها، وأيضا اعداد خطط العمل لمنع حدوث الكوارث سبب تلك المخاطر والاستعداد للتعامل مع اثارها في حال وقوعها.

4. التغيير في السياسة الطبية وابعاد المؤسسات الطبية عن المحاصصة والمحسوبية بات ضرورة ملحة ويعد من الاساسيات. والتي ستقلل من المشكلات الحاصلة بسبب عدم وجود اشخاص اكفاء للتصدي للازمات حال وقوعها.

5. التأكيد على الاهتمام بالواقع الصحي سواء في تجديد المستشفيات او فتح المستوصفات او المراكز المتخصصة، وحماية الشركات واللقاحات والحفاظ عليها من الاضرار الناتجة من سوء الاستخدام واعطاء الشرعية للمسوغات القانونية.

6. التأكيد على ضرورة العمل بالنظام الصحي المبني على الرعاية الصحية الاولية وطب الاسرة كما هو معمول به في الدول المتقدمة اذ ان على الحكومة تخصيص العدد الكافي من أطباء الاسرة لتغطية احتياجات البلد من خلال فرض نسب معينه من الأطباء المتخرجين حديثاً للتخصص بهذا الاختصاص.

7. تطوير القطاع الطبي بصورة عامة والكليات الطبية بصورة خاصة من خلال تدعيم البنى التحتية وتخصيص التمويل الكافي لها وكذلك تطوير المناهج وبناء المستشفيات التعليمية اللازمة وتدريب الأطباء على مواجهة الازمات المشابة للجائحة الحاصلة حالياً.

8. يمكن الاستفادة من التجربة التي مر بها العالم أبان فترة جائحة كورونا وما بعدها ومن أهمها رقمنة النظام الصحي أذ ان البلدان الي كانت تحتوي على رقمنة قد ادارت الازمة بفعالية وحدت من انتشار الوباء أذ ان الرقمنة ستمكننا من جمع معلومات طبية كافية عن المريض مما سيؤدي الى التقليل من مشكلات التشخيص الخاطئ وكذلك معرفة التاريخ الطبي للمريض مما سيسهل على الطبيب فهم وتشخيص المرض وعلاجه.

9. ربط النظام الصحي للدول بنظام صحي عالمي موحد نستطيع من خلاله تطوير ومجابهة المخاطر الجديدة والعمل على الحد من انتشارها وكذلك عمل الابحاث المشتركة بين الدول لضمان عدم حصول وتجدد هذا المخاطر الصحية مرة أخرى.

المتحدثون	الصفة
1. ا.د. ميثم غالي يوسف	تدريسي في جامعة الكوفة / مدير الورشة
2. م.م. علي محمد رضا سميسم	اكاديمي / مقرر الورشة
3. السيد محمد صالح مهدي الشرماني	اعلامي / مقرر الورشة
4. د. سلمان الرواف	مسؤول الصحة العامة/ منظمة الصحة العالمية
5. د. شاكر جواد	منظمة الصحة الدولية الولايات المتحدة الامريكية
6. د. ضياء الجميلي	جامعة جون موريس ليفربول بريطانيا
7. د. عقيل سلمان صالح	مدير مركز الناصرية للقلب / استشاري جراحه القلب زراعة القلب والرئتين في العراق
8. د. فاضل العمراني	استشاري جراحة القلب والصدر والاوعية الدموية/ جامعة الكوفة
9. د. جميلة مصطفاني	جامعة كازان/ روسيا
10. د. هكتر كاسترو	استشاري العناية المركزة الولايات المتحدة الامريكية
11. د. رياض العضاض	الرئيس السابق لمجلس محافظة بغداد
12. السيدة نادية النجم	قانونية

المحور الثامن عشر: الموارد المائية بين سياسات الدول المتشاطئة ومتطلبات الحلول الوطنية

توصيات الورشة 6

1. إعطاء اهتمام بالدبلوماسية المائية وعقد اتفاقات ثابتة وملزمة مع دول المصب والممر لتوزيع المياه وإدارتها بين الدول المتشاطئة.

2. تأليف لجنة فنية دائمة غير سياسية تؤسس لتفاهمات ثابتة في ملف المياه بين الدول الاربعة لبناء خطة تشغيلية للمياه، تأخذ بنظر الاعتبار حاجة وظروف وخطط كل دولة.

3. زيادة الاستثمار في قطاع الموارد المائية وبناء سدود لخزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، خاصة في إقليم كردستان العراق.

4. إجراء تحديث شامل وتغييرات جوهرية، تراعي التغييرات المناخية وحاجة دول الجوار، والأهم التطورات الحاصلة في إرواء الأراضي الزراعية.

5. إطلاق استراتيجية توعوية للتعامل مع المياه وليست حملة آنية قصيرة الأمد، واستراتيجية الوعي او إعادة فهم المياه وطريقة التعامل بها واستخدامها، تتضمن برامج تربوية دائمة في المدارس وكذلك برامج إعلامية مبتكرة.

6. تشجيع الدول المتشاطئة على العمل المشترك والتقليل من الحديث عن العقبات والتحديات، والتحول إلى آليات تنفيذ مشاريع بمختلف المستويات على الارض، تلك التي توفر حلول.

7. تطوير قوانين وتشريعات للمياه على الساحة الداخلية والخارجية والوصول الى اتفاقيات وتفاهمات تعزز من فرص التعاون وتقلل من فرص التنازع.

8. إنشاء سدود جديدة وخصوصاً السدود الكبيرة لخزن المياه وانتاج الطاقة الكهرومائية والتوسع في الزراعة.

9. العمل على التوصل إلى اتفاق شامل توقعه الدول المتشاطئة وبإشراك طرف ثالث في سبيل ضمان إمدادات المياه العذبة إلى العراق كدولة مصب، وتقليل التوترات بين الدول المتشاطئة.

10. زيادة مشاريع حصاد المياه والتكيف مع آثار التغير المناخي.

11. اللجوء إلى الدبلوماسية المائية والعمل على كسب تأييد وتعاون منظمات دولية كالمجلس العالمي للمياه ومبادرة السلام الازرق وآخرون، للضغط على دول المنبع، وطرح مبدأ العدالة المائية في التفاوض معهم.

12. تشريع قانون المجلس الوطني للمياه بأسرع وقت. اذ تمت القراءة الأولى لمشروع القانون في المحور الثالث عشر، بتاريخ 16 شباط 2015.

13. تشريع قانون يعطي قيمة لمياه الري، لمنع الاسراف فيها وسوء استعمالها من قبل الفلاحين، لدفعهم إلى هجر طرق السقي القديمة واستعمال طرق ري حديثة. (سنة 2019: 44.23 مليار م3، للاستخدامات الزراعية، بنسبة 74.8%)، (10 x 44.23 مليار م3= 442.3 مليار دينار)، (15 x 44.23 مليار م3= 663.45 مليار دينار).

14. تشريع قانون لإنشاء صندوق وطني خاص بتنمية الموارد المائية، وارداته تتكون من حصة ميزانية وزارة الموارد المائية الاستثمارية من قوانين الموازنة السنوية؛ والدعم الحكومي الاضافي ان وجد؛ واجور جباية ماء الإسالة؛ واجور الجباية للاستخدامات الزراعية للمياه؛ ونسبة من جباية الطاقة الكهرومائية؛ واستقطاع نسبة محدودة من رواتب موظفي القطاع العام والخاص؛ ونسبة من ارباح الشركات العاملة في البلاد، الوطنية منها والأجنبية؛ وكذلك مساعدات المنظمات الدولية، تنفق وفق خطة علمية مدروسة لتحقق اهداف التنمية المستدامة للموارد المائية والنهوض بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية لمختلف فئات المجتمع.

المتحدث	الصفة
1. السيد محمود رضا امين	عضو مجلس النواب الاسبق / مدير الورشة
2. ا.م.د. سعد عبد الحسين	تدريسي في جامعة الكفيل / مقرر الورشة
3. م.د. امير الاعرجي	اكاديمي / مقرر الورشة
4. د. عبد اللطيف جمال رشيد	وزير سابق.
5. د. نضال سليم	مدير المعهد العالمي للمياه، والبيئة، والصحة.
6. المهندس مفلح عارف العلاوين	السفارة السويسرية في الأردن.
7. د. رائد ساعي الساعدي	جامعة ميسان.
8. د. معتز عبد الستار محمد الدباس	جامعة بغداد.
9. السيد حمزة شريف حسن	خبير في الشأن المائي متقاعد/ أنقره

البيان الختامي

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي
المدير التنفيذي لمركز الرافدين للحوار RCD

توصيات البيان الختامي

على مدار ثلاثةِ أيام 29-31 آب (أغسطس) 2021 وبشراكةِ عددٍ من مؤسساتِ الأبحاثِ ومراكزِ التفكيرِ، ورعاية عدد من المؤسسات والشركات والمصارف، تحاوَرَ في الملتقى أكثرُ من ألف شخصيةٍ سياسيةٍ ومجتمعيةٍ واكاديميةٍ، من عشرينَ دولةٍ عربيةٍ وأجنبية، في ملتقى الرافدين بموضوعاتٍ متنوعةٍ، اثرتْ اسهاماتُهم النقاش العلميَّ حول المشكلاتِ والتحدياتِ التي تواجهُ العراقَ والمنطقةَ، واقتراحِ الحلولِ والتفكيرِ في المبادراتِ التي من شأنها أن تُسهمَ في تعزيزِ الشراكةِ والسلامِ والتَنميةِ المستدامةِ، بما يخدم أبناء العراق المنطقة جميعا.

يتزامن هذا الملتقى مع مرور مائة عامٍ على تأسيسِ الدولةِ العراقيةِ الحديثةِ، التي اضطربت مساراتُها وحصيلةُ ما افرزتهُ من التقدمِ والتنميةِ والسيرِ نحو الحداثةِ في المجتمع.

وقد ابرزت الجلسات الاثنتي عشرةَ وورش العملِ المتخصصة الستة ولقاءاتُ القادةِ السياسيينَ السبعة ما تكتسبه موضوعات الملتقى من أهميةٍ في الحوارِ بين النخبِ الفاعلةِ، وقد خلُصت تلك الحواراتُ المستفيضةُ والجادةُ عن عددٍ من التوصياتِ نلخصها بما يأتي:

المحور الأول: العراق والمجال الدولي.

1. التأكيدُ على أهميةِ عودة بغداد عاصمةٍ للحوار الدولي والإقليمي ومحوراً للسلام وإشاعةِ التوافقِ بين دولِ المنطقة.

2. ان العراق اليومَ يُمثلُ بيئةً خصبةً وواعدةً للاستثمارِ والحوارِ واللقاءاتِ، تعززها شراكاتٌ عابرةٌ للحدودِ مع الدولِ الشقيقةِ والجارةِ والصديقة.

3. ابعادُ العراق عن محاور الصراع، وجعلِهِ يمارس دوراً توفيقياً وفاعلاً بين الأطراف، واقتراح الحلول التي تُسهم في نزع فتيل الازمات في المنطقة.

4. أهميةُ ممارسةِ دورٍ أكبرَ في العلاقاتِ الدوليةِ والانفتاحِ على المجتمع الدولي عبرَ علاقاتِ التعاونِ والشراكةِ الدوليةِ، على أساسِ إحترامِ السيادةِ والمصالحِ المشتركةِ، وضمانِ الرفاهِ والتقدمِ وتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ للجميع.

المحور الثاني: الإصلاح الشامل.

1. ضرورةُ استمرارِ الإصلاحِ الأمني بما يُعززُ دورَ المؤسساتِ الأمنيةِ التي تشمل الجيشَ والحشدَ الشعبي والشرطةَ وغيرها من المؤسساتِ الامنية، عبرَ تكاملِ المهمات والوظائفِ، والتطويرِ المستمر لإمكاناتِها لتتمكنَ من مواجهةِ التحدياتِ الأمنيةِ، وتعزيز الامن الوطني عبر الحدود وفي داخلها.

2. المضي قدماً في ملف الإصلاح الاقتصادي مع مراعاة الجوانب الإنسانية فيه، وتحسين أوضاع الناس، وضمان حق الجميع في العيشِ الكريمِ، لاسيما الفئات الهشةِ والفقيرةِ بما يضمن عدم تخلفِ أحدٍ عن الركب التنموي.

3. تعزيزُ اتجاهاتِ مكافحةِ الفسادِ الإداري والمالي، وتنسيقِ جهودِ مكافحتِهِ، وتمكينِ المؤسساتِ المعنيةِ من ممارسةِ دورها بحريةٍ ومهنيةٍ بعيداً عن التدخلِ، فضلاً عن التعاونِ مع القضاءِ العراقي في معالجة هذه الظاهرة.

4. النهوض بالواقعِ الخدمي في البلاد، وتحسينِ جودةِ الخدمات التعليميةِ والصحيةِ وخدماتِ الاتصالات بما يُعززُ مساراتِ التنميةِ المستدامةِ وتحسينِ مؤشراتها وأداءِ العراقِ فيها.

5. العملُ الجادُّ على معالجةِ ملفِ الطاقةِ في البلاد، وتشجيع التوجهات الجديدة نحو الاستدامة المتمثلة بالطاقةِ المتجددةِ بما يُمكّنُ من تحسينِ الخدماتِ المقدمةِ للمواطنينَ، واسنادِ الاقتصادِ الوطني.

6. اســتيعابُ دورِ الشــبابِ الــذي افــرزهُ حــراكُ تشــرينَ في مؤسســات الدولــة، وتمكينهــم مــن المشــاركة الفاعلــة والحقيقيــة في مســاراتِ التغييــرِ الاجتماعــي والسياســي والاقتصــادي، والاســتماعِ لهمومهــم، والســعي الجــادِّ لتلبيــة مطالبهــم والاســتجابةِ لتطلعاتهــم.

7. تعزيــزُ أطــرِ اللامركزيــة الإداريــة، وتمكيــنُ المحافظــات اداريــاً وقانونيــاً وماليــاً مــن ممارســةِ دورٍ أكبــرَ في تحقيــقِ التنميــةِ المســتدامةِ المحليــة.

وفي الختــام نتوجــه بالشــكر الجزيــل والثنــاء الجميــل والامتنــان العميــق إلــى كل مــن لبــى دعوتنــا وحــل بيننــا ضيفــاً كريمــاً، ومــن أســهم بخبرتــه واختصاصــه في إثــراء الحــوارات والنقاشــات، والــى جميــع المؤسســات الشــريكة والراعيــة ماليــاً واعلاميــاً.. والســلام عليكــم ورحمــة الله تعالــى وبركاتــه.

بالتعاون مع – Participation:

مجموعة الازمات الدولية (بلجيكا)	معهد تشاثام هاوس (بريطانيا)	مركز الدراسات السياسية والدولية (إيران)	مؤسسة القرن القادم (امريكا)	بيت الحكمة (العراق)
الجامعة الامريكية في السليمانية (العراق)	المعاهد الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة (الصين)	المجلس الأطلسي (امريكا)	مؤسسة الحي الثقافي (قطر)	المعهد الدولي للدراسات الايرانية (السعودية)
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (الإمارات)	مركز دراسات الشرق الاوسط (تركيا)	مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)	مركز ريكونسنس (الكويت)	الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية (الجزائر)
مركز ستيمسون (امريكا)	مركز روداو للدراسات (العراق)	معهد فورين بوليسي للابحاث (أمريكا)	مركز الابحاث والدراسات في جامعة بغداد (العراق)	المعهد العالمي للمياه والبيئة (سويسرا)
مركز القدس للدراسات السياسية (الاردن)	مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية (العراق)	منظمة الموارد الاستراتيجية (أمريكا)	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية (العراق)	معهد الحرية الدينية (امريكا)

الرعاية المالية – Sponsorship:

الرعاية الماسية:

- المجلس الإقتصادي العراقي
- شركة ايرث لنك لخدمات الانترنت
- شركة آسياسيل للأتصالات

الرعاية البلاتينية:

- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
- مصرف الثقة الدولي الاسلامي
- مصرف العالم الاسلامي

الرعاية الذهبية:

- البنك المركزي العراقي
- وزارة النفط العراقية
- هيئة الإعلام والاتصالات

الرعاية الفضية:

- شركة وجه القمر للاستثمار
- بعثة الاتحاد الاوروبي
- مجلس الأعمال العراقي

ملتقى الرافدين
بغداد
2021

توافق انعقاد ملتقى الرافدين مع مرور قرن من الزمان على تأسيس الحكم الوطني في العراق، تتكرر في لحظة مفصلية من التاريخ بعد احداث وضعت المجتمع والدولة امام خيارات وتطلعات جديدة، فمنذ حراك تشرين (أكتوبر) 2019 وما تلاها من تغييرات سياسية، وتفشي جائحة كورونا وانهيار أسواق النفط العالمية، واضطرار الحكومة الى اعتماد سياسات إصلاحية جديدة، اختلطت تلك التطلعات بآمال التغيير في اعقاب الانتخابات المبكرة المزمع اجراؤها في تشرين الأول القادم.

ناقش ملتقى الرافدين لهذا العام حلول مشكلات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني في العراق وما يتصل بها في الابعاد المحلية والإقليمية والدولية، ايماناً منه بأن الحوار يسهم في حل المشكلات والوصول الى حلول ناجعة، عبر إثراء النقاش، وتقريب وجهات النظر، وتلاقح الأفكار والرؤى والتصورات بشأن ما نريده من تغيير إيجابي في البلد.

www.alrafidaincenter.com
alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
مركز الرافدين للحوار RCD
alrafidaincent
ص . ب 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة